الاراضي في ظل الاحتلال البريطاني وانشاء الادارة العسكرية

دخلت الجيوش البريطانية ، بقيادة الجنرال اللنبي قائد الحملة المصرية ، فلسطين سنة ١٩١٧ ، حيث فرض اللنبي الاحكام العرفية . وبعد احتلال كامل فلسطين في ايلول ١٩١٨ ، اعلن عن تكوين ادارة لـ « بلاد العدو المحتلة جنوبا » (Occupied Enemy Territory Adminstration , South) ، وتم تعيين الجنرال كلايتون ، الضابط السياسي العام في المكتب العربي في القاهرة ، مديرا للادارة العسكرية ؛ وهذا يدل على مدى ربط الادارة العسكرية في فلسطين بالادارة السياسية البريطانية الداعية لتأسيس الوطن القومي اليهودي .

وبعد احتلال فلسطين بأكملها ، سمحت الحكومة البريطانية بارسال بعثة صهيونية تزعمها حاييم وايزمن ، من اجل البحث في ارساء الاسس لبناء الوطن القومي اليهودي[٢] ، وكذلك انجاز الخطوات اللازمة التي تستدعيها مقتضيات تنفيذ تصريح الحكومة (تصريح بلفور) بشأن اقامة هذا الوطن ، والمساعدة في بناء علاقات جيدة في الاوساط العربية[٣] ، غير ان الشكوك العربية أخذت تشتد ، خصوصا بعد أن اخذ وايزمن يشرح وجهة النظر الصهيونية ، حاضا على الهجرة اليهودية الى فلسطين ، ومعتبرا اليهود المهاجرين الجدد مواطنين عائدين الى وطنهم لا قادمين جددا . وكذلك مطالبة البعثة بنصيب كبير من الاراضي الاميرية ؛ اذ انها رأت « أن الحكومة البريطانية ستضع تحت تصرفها مساحات واسعة من اراضي الدولة »[٤] ، كما طالبت البعثة بمشاركة اليهود الفعلية في ادارة البلاد ، وتنفيذ وعد بلفور على ارضية الواقع .

ومع ان الحكم العسكري البريطاني لم يحقق الكثير من المطالب الصهيونية في هذه الفترة ، فأن بريطانيا اتبعت منذ البداية ، الاساليب الكفيلة بالتمهيد للوطن القومي اليهودي . فمنذ دخول الجيوش البريطانية فلسطين ، جعلت اللغة العبرية لغة رسمية في الدولة ، وأصدرت مجموعة المراسيم والقوانين والمنشورات التي تدعم وتؤكد هذا الاتجاه .

اما على صعيد الاراضي وانواع ملكيتها ، فقد ابقت السلطات البريطانية على قانون الاراضي العثماني الصادر سنة ١٨٥٨ وملحقاته ومتفرعاته . اما حالة الملكية في فلسطين ، فقد تبين ، نتيجة الحرب وفقدان دفاتر « الطابو » التي أخذتها السلطات التركية معها قبل انسحابها ، انها مرت ، في تلك الفترة ، باضطراب عام ، قد يكون احد الاسباب التي دعت السلطات البريطانية الى الغاء معاملات الاراضي واغلاق دوائر « الطابو » في فلسطين الى ان تتوضح الامور . فبعد ان تم تشكيل « ادارة بلاد العدو المحتلة جنوبا » (فلسطين) ، اصدر الجنرال « ارتر جرام موني » ، المدير العام لادارة بلاد العدو المحتلة ، منشورا في أول تشرين الثاني ١٩١٨[٥] ، يخول به الادارة العسكرية لبلاد العدو المحتلة حق التصرف في الاموال غير المنقولة في سنجق القدس ، سواء كان ذلك بالبيع او كان بالشراء او الرهن ، أو بتأجيرها واستئجارها لأية مدة كانت ، ولأي كان ، دون ان تؤثر أحكام هذا المنشور في هذا الحق ، بالرغم من ان المنشور المذكور كان قد اوقف معاملات الاراضي ، واغلق دوائر « الطابو » ، ومنع حق التصرف بأي شكل من الاشكال ، وقد جاء فيه . « ليكن معلوما من الجميع ان